في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٨، أعلنت «ان سكان فلسطين لا يطيقون، ولن يطيقوا، ان يصيروا على نظام الحكم الحالي الاستعماري المطلق»[١١٠]، غير أنها لم تقل شيئاً عن الانتداب باسمه، مفسحة مجالاً لشتى التفسيرات، بما فيها ان يكون المقصود بالشكوى هو نظام الانتداب، او ان تكون الشكوى منصبّة على كون الدولة المنتدبة لم تمنح السكان حكماً ذاتياً كما يفرض نظام الانتداب ذاته. وفي هذا المنحى وردت، ايضاً، المذكرة الصادرة عن اللجنة التنفيذية العربية المنبثقة عن المؤتمر السابع، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٨، حين ركزت على المطالبة بحق تقرير المصير، دون ان يرد فيها ذكر مباشر للانتداب. غير ان اشارة عرضية في المذكرة بيّنت ان البلاد لم تقر الانتداب، وذلك حين أوردت: «لو اعتبرنا ما لم تقره البلاد من ان فلسطين تعتبر، من الوجهة الدولية، بلاداً تحكم بموجب المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم، لوجدنا ان طلب تشكيل حكومة نيابية في فلسطين هو نفسه ما تنص عليه تلك المادة، ضمناً وصراحة»[١١١].

هذه الحجة ومثيلاتها تكرر استخدامها لدعم المطالبة بالحكم الوطني، او البرلماني، ووردت في سياقها التفاصيل التي تذكر ان عصبة الامم، عندما قررت الانتداب على فلسطين، عدتها من البلاد المهيأة للتطور نحو الاستقلال بصورة سريعة. ولاحظ الوطنيون ان السنين تمضي منذ فرض الانتداب، بينما بريطانيا لا تفعل شيئاً، كدولة منتدبة، ملتزمة بالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم وبمواد صك الانتداب المنبثقة عنها، مما يقيم الحكم الذاتي ويساعد على التقدم نحو الاستقلال. ولهذا، أظهر الوطنيون خشيتهم من أن يقود تعهد حكومة بريطانيا العظمى مساعدة اليهود، سياسياً واقتصادياً وادارياً، لانشاء وطن قومي لهم في فلسطين، الى وضع العرب في حالات سياسية واقتصادية وادارية سيئة، وخشوا، بالتالي، من أن تؤدي حالات كهذه، ليس الى ضياع فرصة الاستقلال، وحدها، بل «الى اضمحلال القومية العربية تماماً»، كما نصت عليه واحدة أخرى من مذكرات اللجنة التنفيذية الموجهة في حزيران (يونيو) ١٩٢٩ الى المندوب السامي[١١٢].

الاتجاه نحو التشدد

بانقضاء سنوات العشرينات، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تجتاز اسوأ سنوات ضعفها وتخرج من اسوأ النتائج التي نجمت عن خلافاتها وانقساماتها، بعد ان تبلورت هذه الانقسامات والخلافات، فافرزت أكثرية واقلية تلتقيان أحياناً وتفترقان وتتنابذان احياناً أخرى. ومع احتدام الازمة الاقتصادية، ومع استمرار الموقف المتصف، عموماً، برفض الانتداب المنفذ للمشروع الصهيوني، وبعد حوادث البراق التي فجرت العداء المخزون ضد الصهيونية وبتأثير الرغبة المزمنة في التعاون مع بريطانيا، وهي رغبة كانت لا تزال قائمة وان ابهتتها خيبات الامل، أمّ لندن، في أيار (مايو) ١٩٣٠، الوفد العربي الفلسطيني الرابع، وكان، هذه المرة، أيضاً، برئاسة موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس أول الوفود التي أمّت لندن. الوفد الرابع هذا لخص مطالب مرسليه في أثنين، اتصل أولهما بالهجرة وانتقال الاراضي، فيما دعا الثاني الى «تأليف حكومة ديمقراطية من جميع العناصر بنسبة عددهم» في البلاد[١١٣]. وقد رفضت الحكومة البريطانية المطلبين كليهما. وبدا ان الوفد، مع تمسكه بمطلب الحكومة الوطنية الذي يتمثل اليهود في مؤسساتها بنسبة عددهم في البلاد، قد ركّز على مطالبته بايقاف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي الى ايدي اليهود، لكنه لم يتلق ما يعزز أمله بامكان الاستجابة لهذه المطالبة؛ وهذا ما حمل الوفد على اقفال المفاوضات والعودة الى الوطن، معتقداً، كما ذكر تقريره الذي وصف مهمته الفاشلة في لندن، بأن القضية